

المسح والعقد وغيرهما والثالث ان الجماعة الثانية زيادة فضله لكون
 الامام اعلم او اوزع او اجمع اكثر المكارم والشرف والسياسة الامانة والافلا والبر
 فتجوز عادة ما بعد المسح والعقد اذا استحبنا الامانة لمن علمنا من الجماعة
 في فضيلة فلو كان في غيرهما الظاهر القولين وهو الجدي فوضه الاولى والقديم فوضه
 لا عينها والاسع على حشيت مما شامتها وما قبله حشيتا لهما واخذ الجمهور
 كلما فوض في الثاني اصله من غير ان يكون الثانية لكانت اما في غير
 الجدي فهو الفرض المنة الثانية وان كانت الصلاة معها عادتها كالمع الاولي ان
 فزعنا على الجدي فوجها ان الاصل الذي قاله الاكثر ونحوها الفرض ايضا والثاني
 اختار انام الحرمين في الطهر والعقد لا يتعزز للفرض فان كانت الصلاة معها
 فالصحيح انه يجب هذا كالمع الاولي والثاني سبحانه يومه في رخصة اخرى اذا سلم
 الامام **قلت** الرابع اختيار انام الحرمين وسحب من غيرهما اذا لم يكن
 فضيل في ذلك الفريضة ضرورة ان فضلهما معهما لفضل الفضيلة الجماعة والله
فصل لا رخصة في ترك الجماعة سواء اهلنا منه او فرضها في الا
 من غير عظام او طام في الطهر ليلها كما او غيرها ومنه الرجح العاصفة
 الليل والنهار وبعض الاحتجاب يقول الرجح العاصفة في الليل والنهار
 الليلية المظلمة وليس ذلك على سبيل اشتراط الظلمة ومنه الرجل الشديد وسيا
 على الجماعة ان شاء الله تعالى ومنه العموم وشدة الحر في الطهر فلو اقاموا الجماعة
 ولم يردوا او اوردوا وبقوا على الشد بالذلة الخلف عن الجماعة ومنه شدة البر
 سواء الليل والنهار ومنه الا اذا كانت المص لا تشترط بلوغه كما يسقط القيام
 في الفريضة بل عينه لجمته سبعة حشيتة المشايخ في الطهر ومنها ان يكون المص
 فضيلة في الجماعة ان شاء الله تعالى ومنها ان يخاف على نفسه او ناله او على غيره من المدة
 عنه من سلطان او غيره من سلطان او يخاف من غيره من حشيتة او يلزمه وهو عيب في الفقه
 ولا يصح الحوف من سلطان بحق موطالم في منعه بل عليه الحضور ونحو ذلك
 ورجل يات في الحوف في المص اذا كان خيرا في السور او قد ركب النار
 هناك من يتعدى ما ومنها ان يكون عليه قضاؤه ولو ظهر في المص لقتله

عقد الصلاة

باب صفة الأئمة

صفة الامام هي ان يشترطه وشيخة فانما الشرطه فضلاء الامام فان يكون باطلا
 على اعتقاد الامام والمؤمن وتارة غير صحيحة فالاول كصلاة المحدث والى ومنه
 ثوبه جماعة وكحد ذلك فلا يجوز ان يعلم حاله الا بحدوثه به وكذلك الكافر لا يجوز
 الا بحدوثه ونحو ذلك في الصلاة مسلما على المشهور وعلى الثاني في اصله في ذلك
 صار مسلما منذ ادم لم يسمع مع كل ما الشنا ذير فان سنا حاكم اسلامي على الفصح فانما اذا
 كان صلاة الامام صحيحة في اعتقاده دون اعتقاده المايوم او بالعكس فله صورتان
 فيكون ذلك الامام في الفرع الاحتماليه ان من لم يوجبه وصلى ولم يمتنع في او
 في الامام في الصلاة والاطمينة او في اعينها لجماعة في صحة صلاة الشافعي فانه